﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانُ أَن يُفۡتَرَىٰ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن تَصۡدِيقَ ٱلَّذِي بَيۡنَ يَدَيۡهِ وَتَفۡصِيلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا رَيۡبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ٣٧﴾ [يونس: 37]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِما قَبْلَها:

رَدٌّ على شُبْهَةٍ أُخْرى مِنْ شُبُهاتِهِم تَتَعَلَّقُ بالقُرْآنِ

تَناوَلَ السِّياقُ السّابقُ لتلكَ الآيَةِ الكَريمَةِ إثْباتَ الأدلَّةِ على وحْدانيَّةِ اللّه تعالى وإظْهارَ تَقَوُّلِ المُشْركين على القُرْآن الكَريم بأنَّ الرَّسولَ ﷺ اخْتَلقَه، وأنَّه لَيْس وحْيًا من عِند اللّه تعالى وهذا من ظَنِّهم السَّيِّئِ، فجاءَ الرَّدُّ عليهم هُنا بقَوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانُ أَن يُفۡتَرَىٰ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾، حَيثُ ذُكِرَ في تلكَ الآيَةِ الكَريمةِ والَّتي تَليها بَعْضُ صِفاتِ القُرْآنِ الدّالَّةِ على أنَّهُ وحْيٌ من عِنْد اللّه، وتُحَدّيَ المُشْركون بالإعْجازِ عنِ الإتْيانِ بمِثْله.

وقد بَيَّنَ ابنُ عادِلٍ الدّمَشقيُّ وجهَ تلكَ المُناسَبةِ بقَوله: "لمّا تَقدَّمَ قَولُ القَوم: ﴿وَيَقُولُونَ لَوۡلَآ أُنزِلَ عَلَيۡهِ ءَايَةٞ مِّن رَّبِّهِۦۖ﴾ [يونس: 20]، وذَكَروا ذلكَ؛ لاعْتقادِهم أنَّ القُرآنَ لَيْس بمُعْجِزٍ، وأنَّ مُحَمَّدًا إنَّما أتى بهِ من عِند نَفْسِه، افْتِعالًا واخْتِلاقًا، وذَكَر تعالى هُنا: أنَّ إتْيانَ مُحمَّدٍ ﷺ بهذا القُرآن، لَيْس افتراءً على اللّه تعالى وإنَّما هوَ وحْيٌ نازِلٌ عليه من عِند اللّه، وأنَّهُ مُبَرَّأٌ عن الافْتِعالِ، والافْتِراءِ، ثُمَّ احْتجَّ على صِحَّة هذا الكَلام، بقَوله: ﴿قُلۡ فَأۡتُواْ بِسُورَةٖ مِّثۡلِهِۦ﴾[1].

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿يُفۡتَرَىٰ﴾: الفَرْيُ: قَطْعُ الجِلْدِ للخَرْز والإصْلاح[2]. والافْتِراءُ: على صيغَةِ (افْتِعال) مِنَ الفَرْي، أوِ الإفْراءِ، وهوَ أقْبَحُ الكَذِبِ، أوِ

(1) ابن عادل، اللُّباب في علوم الكِتاب: 10/329.
(2) الرّاغب، المفردات: (فري).

الكَذِبُ مَع التَّعَمُّدِ[1]، ويُطْلَقُ الافْتِراءُ على الكَذِبِ والشِّرْكِ والظُّلْمِ، والمُرادُ هُنا الكَذِبُ.

2) ﴿تَصْدِيقَ﴾: صَدَقَ يَصْدُقُ صَدْقًا وصِدْقًا وتَصْداقًا. والصِّدْقُ: نَقيضُ الكَذِبِ. والصِّدّيقُ: المُبالِغُ في الصِّدْقِ. ويَدلُّ المعنى المِحْوَريُّ على صَلابَةٍ أو قوَّةٍ في باطِنِ الشَّيْءِ مَعَ شِدَّةِ تَماسُكٍ[2].

3) ﴿وَتَفْصِيلَ﴾: يَدورُ أصْلُ المادَّةِ حَوْلَ تَمييزِ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ وإبانَتِهِ عنْهُ[3]. والتَّفْصيلُ: التَّبْيينُ. والفَيْصَلُ: الحاكِمُ.

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

نَفْيُ الآيَةِ فِرْيَةَ افْتِراءِ القُرْآنِ وأكَّدَتْ أنَّهُ مُصَدِّقٌ لنُبوَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ

لا يُمكِنُ لبَشَرٍ، ولا يستَقيمُ لذي لُبٍّ أنْ يَزْعمَ أنَّ هذا القُرآنَ مِن عِندِ غَيرِ اللّه، وأنَّهُ مُفْتَرًى مَكْذوبٌ على اللّه؛ لأنَّهُ فوْقَ قُدْرةِ البَشَرِ وطاقَتِهم، لما فيه مِن عُلومٍ عاليةٍ، وحِكَمٍ ساميةٍ، وتَشْريعٍ عادلٍ، وآدابٍ اجْتماعيَّةٍ، وإنْباءٍ بالغُيوبِ الماضيَةِ والمُسْتَقْبَلَةِ لَيْسَ في طَوْقِ البَشَرِ، ولا هوَ داخِلٌ تَحْتَ قُدْرتِهِ وفي حَيِّزِ مُكْنَتِهِ، لَكِنَّ اللّه تعالى أنْزَلَ القُرآنَ الكَريمَ مُصَدِّقًا لما قَبْلَهُ مِن الكُتُبِ السَّماويَّةِ، وفيه تَفْصيلُ الشَّرائعِ والأحْكامِ الّتي شَرَعَها اللّه تعالى لعبادِهِ. ولا شَكَّ في أنَّ هذا القُرْآنَ تَنْزيلٌ مِن رَبِّ العالَمينَ.

❁ الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغِيُّ:

دلالَةُ العَطْفِ بالواوِ في: ﴿وَمَا كَانَ﴾:

التَّمهيدُ للتَّحَدّي بإعْجازِ القُرْآنِ الكَريمِ

هذا الكَلامُ في تِلكَ الآيَةِ الكَريمَةِ وما بَعْدَها مَسوقٌ للتَّحَدّي بإعْجازِ القُرْآنِ، وتَحَدّي أرْبابِ الفَصاحَةِ والبَيانِ، ويَجوزُ في جُملة: ﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ عِدَّةُ أوجُهٍ في العَطْفِ:

(1) السَّمين الحلبيُّ، عُمدة الحفّاظ: (فري).
(2) جَبَل، المعجم الاشتقاقيُّ المُؤصَّل: (صدق).
(3) ابن فارس، مقاييس اللُّغة: (فصل).

الأوَّلُ: أنْ تَكونَ مَعْطوفَةً على جُملَةِ: ﴿وَمَا يَتَّبِعُ أَكۡثَرُهُمۡ إِلَّا ظَنًّاۚ﴾ [يونس: 37]، ووَجْهُ المُناسَبَةِ: اتِّباعُ المُشْرِكين الظَّنَّ في شَأنِ التَّوْحيدِ، وفي شَأنِ النُّبوَّة.

الثّاني: أنْ تَكونَ مَعْطوفَةً على مَجْموعِ ما تَقَدَّمَ عطْفَ الغَرَضِ على الغَرَضِ والقِصَّةِ على القِصَّةِ، وهو مُفيدٌ تَفْصيلَ ما أجْمَلَهُ ذِكْرُ الحُروفِ المُقَطَّعَةِ في أوَّلِ السّورَة.

الثّالثُ: أنْ تَكونَ الجُملَةُ مَعْطوفَةً على جُملَةِ: ﴿قُلۡ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنۡ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلۡقَآيِٕ نَفۡسِيٓۖ﴾ [يونس: 15] تَكْمِلَةً للْجَوابِ عنْ قولهم: ﴿ٱئۡتِ بِقُرۡءَانٍ غَيۡرِ هَٰذَآ أَوۡ بَدِّلۡهُۚ﴾ [يونس: 15][1].

وأوثِرَتِ الواوُ لمُناسَبَةِ مَعْناها مَع تَعدُّدِ أوجُهِ العَطْفِ وأغْراضِه في هذهِ الجملةِ، فالواوُ تُفيدُ المُشارَكةَ بَيْنَ المَعطوفِ والمَعطوفِ عليه في الحُكْمِ، وعلى مطْلَقِ الجَمعِ، ولا توجِبُ التَّرتيبَ.

سِرُّ اسْتِخْدامِ أُسْلوبِ النَّفْي على وجْهِ الجُحودِ:

القُرْآنُ الكَريمُ المُعْجِزَةُ الكُبْرى

قَولُه: ﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانُ أَن يُفۡتَرَىٰ﴾ بمَنزِلَةِ أنْ يُقال: ما كانَ ليُفْتَرى، بلامِ الجُحودِ، وحُذِفت لامُ الجُحودِ إيجازًا للاسْتِغناءِ عنْها بذِكْرِ فِعْلِ ﴿كَانَ﴾، و"هذا بَيانٌ لإعْجازِ القُرآنِ، وأنَّهُ لا يَسْتطيعُ البَشَرُ أنْ يَأتوا بمِثْلِه، ولا بعَشْرِ سوَرٍ ولا بسورَةٍ من مِثْلِه لأنَّه بفصاحَتِه وبَلاغتِه ووَجازتِه وحَلاوتِه واشْتمالِه على المَعاني الغَزيرَةِ النّافعةِ في الدُّنْيا والآخرةِ، لا يَكونُ إلّا مِن عندِ اللّه ﷻ الّذي لا يُشْبِهُهُ شيْءٌ في ذاتِه ولا في صِفاتِه، ولا في أفْعالِه ولا في أقْوالِه، فكَلامُه لا يُشْبِهُ كلامَ المَخْلوقينَ، ولِهذا قال ﷻ: ﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانُ أَن يُفۡتَرَىٰ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾[2]، والنَّفْيُ في الجُملة بطَريقِ الكِنايَةِ، حَيثُ إنَّه للشَّأنِ الّذي هو أبْلَغُ في النَّفي، وأعمقُ في الدّلالَة

(1) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 11/167، 168.
(2) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم: 7/363.

على أنَّ هذا القُرآنَ من عندِ اللهِ من نَفْيِ الشَّيْءِ في ذاتِهِ مُباشَرةً؛ أيْ: ولَيْس من شَأنِ هذا القُرآنِ المُعجِزِ، أنْ يَخترعَه أو يَختلقَه أحَدٌ مِنَ الإنْسِ أوِ الجِنِّ أو غَيرِهما؛ لأنَّ ما اشْتَملَ عليه من إعْجازٍ وبَلاغَةٍ وتَشْريعاتٍ حَكيمةٍ، وآدابٍ قَويمةٍ، وهِداياتٍ جامِعَةٍ يَشْهدُ بأنَّهُ من كلامِ خالِقِ القوى والقُدَرِ[1].

سِرُّ التَّعْبيرِ بالكَوْنِ المَنْفيِّ:

نَفْيُ الكَوْنِ أَبْلَغُ مِنْ نَفْيِ الوُجودِ

أوثرَ التَّعْبيرُ بالكَوْنِ المَنْفيِّ في قَوْلِه تَعالى: ﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ﴾؛ لدلالَةِ فِعْلِ الكَوْنِ على الوُجودِ، أي: ما وُجِدَ أنْ يُفْتَرى، أي: وُجودُه مُنافٍ لافْترائِه، فدَلالَةُ وُجودِه كافيَةٌ في أنَّهُ غَيْرُ مُفْتَرًى، بمعنى: لو تَدَبَّرَ المُتَدَبِّرُ اليَقِظُ هذا الكِتابَ لَعَلِمَ أنَّه تَنْزيلُ رَبِّ العالَمينَ، وأنَّهُ لا يَجوزُ أنْ يَكونَ من وضْعِ البَشَرِ؛ لأنَّه فوقَ طاقَتِهم[2]. فلَم يَنْفِ مُجَرَّدَ فِعلِ الافْتراءِ، بَل نَفى احْتمالَ فِعلِه أصْلًا، وأخْبَرَ بأنَّ مِثلَ هذا لا يقَعُ، بَل يَسْتَحيل وقوعُهُ، فيَكونُ المعنى: ما يُمكِنُ ولا يَحْتَملُ ولا يَجوزُ أنْ يُفترَى هذا القُرآنُ من دونِ اللهِ، فإنَّ الّذي يَفْتَريه من دونِ اللهِ مَخلوقٌ، والمخْلوقُ لا يقدِرُ على ذلِك[3]. ولَو قيلَ: وما هذا القُرآنُ مُفْتَرًى ما حَقَّقَ هذا المعنى.

الغَرَضُ مِنَ التَّعْبيرِ باسْمِ الإشارَةِ: ﴿هَٰذَا﴾:

تَفْخيمُ المُشارِ إلَيْهِ وتَعْظيمُهُ

دَلَّ اسْمُ الإشارةِ ﴿هَٰذَا﴾ في قولِه: ﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ﴾ على اتِّصالِ السَّماءِ بالأرْضِ، وأنَّ هذا الكِتابَ المُشارَ إلَيه قريبُ عهْدٍ بوَحْيٍ، بلْ ما زالَ جبريلُ ينزلُ به على قَلْبِ مُحمَّدٍ ﷺ غَضًّا طَريًّا، كَما فيه "تفْخيمُ المُشارِ إلَيه وتَعظيمُه، وكونُهُ جامِعًا للأوْصافِ الَّتي يَستَحيلُ وُجودُها فيه أنْ يَكونَ مُفترًى"[4].

(1) طنطاويٌّ، التَّفسير الوسيط: 7/92.
(2) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 11/168.
(3) ابن تيْميّة، الجواب الصّحيح: 5/425.
(4) أبو حيّان، البحر المحيط: 6/57.

لَطيفَةُ إيثارِ التَّعْبيرِ بالمَصْدَرِ المؤَوَّلِ ﴿أَن يُفْتَرَىٰ﴾:

قَولُه: ﴿أَن يُفْتَرَىٰ﴾ خَبرُ ﴿كَانَ﴾، والتَّقديرُ: وما كانَ هذا القُرآنُ افْتِراءً، أي: ذا افْتراءٍ، إذْ جُعِل نَفْسُ المَصْدرِ مُبالَغةً في المعنى[1]. وأوثَرَ التَّعبيرُ بالمَصْدرِ المُؤَوَّلِ ﴿أَن يُفْتَرَىٰ﴾ على التَّعبيرِ باسْمِ المَفْعولِ (مُفتَرًى)؛ لتَصويرِ قُبْحِ أنْ يُصْنَعَ اصْطناعًا مِن عِنْدِ غَيرِ اللهِ، وبَيانِ أنَّ ذلكَ مُستحيلٌ، وغَيرُ مُتَصَوَّرٍ[2]؛ لأنَّ المُفْتَرى هوَ الَّذي يَأْتي بِهِ البَشَرُ، والقُرآنُ مُعْجِزٌ على كُلِّ حالٍ.

المُفْتَرَى هوَ الَّذي يَأْتي بِهِ البَشَرُ، والقُرْآنُ مُعْجِزٌ على كُلِّ حالٍ

نُكْتَةُ بناءِ الفِعْلِ ﴿يُفْتَرَىٰ﴾ للمَفْعولِ:

جاءَ الفِعلُ مَبنيًّا لما لَم يُسَمَّ فاعِلُه لدَعْوتِهم للانْشِغالِ بنَفْيِ تُهمةِ الافتِراءِ دونَ النَّظرِ للمُفْتَري، فالفِعلُ مَنْفيٌّ دونَ النَّظرِ لمَنْ يَقعُ مِنْه ذلكَ.

معنى حَرْفِ الجَرِّ ﴿مِن﴾، ودلالَتُه:

﴿مِن﴾ في قوله: ﴿مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ ابْتدائيَّةٌ مَجازيَّةٌ للتَّوكيدِ مُتَعَلِّقَةٌ بـ ﴿يُفْتَرَىٰ﴾، أي: أنْ يَفْتَريَه على اللهِ مُفْتَرٍ. ومعنى ﴿مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾: غَيْرُ اللهِ[3]. والمُرادُ تَأكيدُ تَنْزيهِ الذّاتِ العليَّةِ.

تَـأْكـيـدُ تَـنْـزيـهِ الـذّاتِ العَـليَّةِ عنِ التَّشْبيهِ

سِرُّ التَّعْبيرِ بالقَيْدِ: ﴿دُونِ﴾:

﴿دُونِ﴾: اسْمٌ للمُغايِرِ، فهو مُرادِفٌ لسِوى[4]، "والدّونُ مَنزِلَةُ القَريبِ، فالقَريبُ مِن جِهَةِ سُفْلٍ، وقد عقَلَتِ العَرَبُ أنَّ اسْمَ اللهِ لا يُطْلَقُ على ما نالَهُ إدْراكُ العَقْلِ، فكَيْفَ بالحِسِّ؟ فقد تَحَقَّقوا أنَّ كُلَّ ما أدْرَكَتْهُ حَواسُّهم ونالَتْهُ عُقولُهم فإنَّه مِن دونِ اللهِ"[5].

التَّأْكيدُ على أَنَّ القُرْآنَ كَلامُ اللهِ لا سِواهُ

(1) السَّمين الحلبيُّ، الدُّرُّ المصون: 6/201.
(2) أبو زهرة، زهرة التَّفاسير: 7/3569.
(3) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 11/168.
(4) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 11/168.
(5) البقاعيُّ، نظم الدُّرر: 1/28.

دلالَةُ التَّعْبيرِ بالاسْتِدْراكِ: ﴿وَلَٰكِن تَصْدِيقَ﴾:

بَـيـانٌ لـكَـمـالِ هِـدايَـةِ الـقُـرْآنِ الـكَـريـمِ، وهَـيْـمَـنَـتِـهِ على الكُتُبِ السَّماويَّةِ السّابِقَةِ

وَقَع الاسْتدراكُ في قَولِه: ﴿وَلَٰكِن تَصْدِيقَ﴾ في موْقعِهِ المناسِبِ حيثُ اسْتدعاهُ السّياقُ، إذْ وَقَع بَيْنَ نَقيضَيْن وهُما: الكَذِبُ والتَّصْديقُ المُتَضَمِّنُ الصِّدْقَ[1]. فـ" لَمّا كانَ إتْيانُ الأُمّيِّ - الَّذي لَم يُجالِسْ عالِمًا - بالأخْبارِ والقِصَصِ الماضيَةِ على التَّحْريرِ دَليلًا قَطْعًا على صِدْقِ الآتي في ادِّعائِه أنَّهُ لا مُعَلِّمَ لَه إلّا اللّه، عبَّرَ بأداةِ العِنادِ فقال: ﴿وَلَٰكِن﴾؛ أيْ: كانَ كَوْنًا لا يَجوزُ غَيْرُهُ"[2]. "والتَّصديقُ في حَدِّ ذاتِه معجزةٌ مستقلَّةٌ؛ لأنَّ أقاصيصَه موافِقةٌ لما في الكُتُبِ السَّماويَّةِ المُتَقدِّمةِ، مع أنّ النَّبيَّ ﷺ لَم يَطَّلِعْ على ذلك، ولا تَدارسَه، ولا سألَ عنْه، ولا اتَّصلَ بمَن له عِلْمٌ بذلكَ[3].

وأفادَ الاستدراكُ بعدَ النَّفي أسلوبَ القصْرِ بالاستثناءِ بعدَ النَّفي، فهو مِن قصْرِ الموصوفِ على الصِّفةِ، وهو قصْرٌ إضافيٌّ، ومؤدّاهُ قصْرُ القرآنِ على أنَّه تصديقُ الّذي بَيْنَ يَدَيْهِ.

سِرُّ التَّعْبيرِ بالمَصْدَرِ ﴿تَصْدِيقَ﴾:

الـقُـرْآنُ الـكَـريـمُ مُـصَـدِّقٌ ومُـصَـدَّقٌ في آنٍ واحِدٍ

التَّصْديقُ في قولِه: ﴿وَلَٰكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ يَحتملُ ثلاثةَ أوجُهٍ:

الأوَّل: شاهِدٌ بصِدْقِ ما تَقَدَّمَ مِنَ الكُتُبِ السّابقةِ مِن التَّوْراةِ والإنْجيلِ والزَّبورِ.

الثّاني: تصديقُ الكُتُبِ الإلهيَّةِ المُنَزَّلةِ على الأنبياءِ قبلَه بما فيها مِن ذِكْرِه، والتَّبشيرِ ببعْثَتِه ﷺ فيَزولُ عنْهُ الافْتراءُ.

الثّالث: تصديقُه لما بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ البَعْثِ والنُّشورِ والجَزاءِ والحِسابِ[4].

(1) السَّمين الحلبيُّ، الدُّرُّ المصون: 6/202.
(2) البِقاعيُّ، نَظْم الدُّرر: 9/121.
(3) القنّوجيُّ، فتْح البيان: 6/63.
(4) الماورديُّ، النُّكت والعيون: 2/345.

والمصدرُ في قوله: ﴿وَلَٰكِن تَصۡدِيقَ ٱلَّذِي بَيۡنَ يَدَيۡهِ﴾ مضافٌ إمّا لفاعِلِه أو مَفْعولِه، وهذا يجعلُ القرآنَ الكريمَ مُصَدِّقًا ومُصَدَّقًا في آنٍ واحدٍ، فجَمَعَتِ الإضافةُ لهُ بيْنَ الوَصفيْن، بيانُ ذلكَ أنّه في جَعْلِ الإضافَةِ للْمَفْعولِ مُبالَغَة في نَفْيِ الافْتِراءِ عنْه؛ لأنَّ ما يَثْبُتُ ويَظْهَرُ بِهِ صِدْقُ غَيْرِهِ فهو أوْلى بالصِّدْقِ. ووَجْهُ كَوْنِه مُصَدِّقًا لَها أنَّهُ دالٌّ على نُزولِها مِن عِنْدِ اللّه تعالى ومُشْتَمِلٌ على قَصَصِ الأوَّلينَ حَسْبَما ذُكِرَ فيها، وهو مُعْجِزٌ دونَها فهو الصّالِحُ لأنْ يَكونَ حُجَّةً وبُرْهانًا لغَيْرِهِ لا بالعَكْسِ[1]. لذا أوثرَ التَّعبيرُ بالمصدرِ؛ لأنَّ الوصفَ به صالِحٌ للْأمرَيْن؛ حيثُ إنَّه يَقْتَضي فاعِلًا ومَفْعولًا، كما أنَّ التَّعبيرَ بالمصدرِ فيه تَنْويهٌ ببُلوغِ القرآنِ غايَةً في الصِّدْقِ ونَفْيِ الافتراءِ، وكذلك التَّفصيلِ والبيانِ حَتَّى اتَّحَدَ بأجْناسِها[2].

دلالَةُ التَّعْبيرِ بالاسْمِ المَوْصولِ ﴿ٱلَّذِي﴾:

التَّصْديقُ هوَ بَيانُ الصِّدْقِ

المُرادُ مِنَ المَوْصولِ ﴿ٱلَّذِي﴾ الجِنْسُ. وعَنى بالتَّصْديقِ بَيانَ الصِّدْقِ وهو مُطابَقَةُ الواقِعِ وإظْهارُه، والتَّعبيرُ بالاسمِ المَوصولِ يُبيِّن قوَّةَ ارتباطِ القرآنِ بالكُتبِ السَّماويَّةِ السّابقةِ عليْه، كما أنَّه يقْتضي جملةَ صِلَةٍ تَأْتي بعدَه.

الغَرَضُ مِنَ التَّعْبيرِ بالكِنايَةِ في: ﴿ٱلَّذِي بَيۡنَ يَدَيۡهِ﴾:

هَيْمَنَةُ القُرْآنِ الكَريمِ عَلى الكُتُبِ السّابِقَةِ

قولُه: ﴿ٱلَّذِي بَيۡنَ يَدَيۡهِ﴾ كِنايةٌ عن الكُتُبِ السَّماويَّةِ المُتَقدِّمةِ على القُرآن الكريمِ. وفي التَّعبير بهذهِ الكِنايةِ إشارَةٌ إلى العَلاقة الوثيقةِ بَيْن هذه الكُتبِ مِن حيثُ كونُها مِن عندِ اللّه. وفي التَّعبيرِ أيضًا بقولِه: ﴿ٱلَّذِي بَيۡنَ يَدَيۡهِ﴾ إشْعارٌ بهَيْمَنَةِ القرآنِ الكريمِ على هذه الكتبِ السّابقةِ، وفيهِ كذلك إيحاءٌ باتِّحادِ مَصدرِها، وتصديقِه للصَّحيحِ منها، "وقولُه: ﴿ٱلَّذِي بَيۡنَ يَدَيۡهِ﴾ فيهِ نوعُ مَجازٍ لأنَّ ما بَيْن

(1) الآلوسيُّ، روح المعاني: 11/118.
(2) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 11/169.

يَدَي الشَّيْءِ يكونُ أمامَه، فوَصَف سبحانه ما مضى من الكُتُب بأنَّها بين يَدَي القرآنِ؛ لشدَّةِ ظهورِها واشْتهارِها، ومعنى تصديقِ القرآنِ للكتبِ السّابقةِ: تأْييدُه لما اشتملتْ عليهِ من دعوةٍ إلى وَحدانيَّةِ اللّه ﷻ ومِن أمرٍ باتِّباعِ الرَّسولِ ﷺ عند ظُهورِه"[1].

دلالَةُ عَطْفِ التَّفْصيلِ على التَّصْديقِ:

القُرْآنُ الكَريمُ بَلَغَ الغايَةَ بَيانًا وتَفْصيلًا

المقصودُ بالتَّفصيلِ البيانُ، وقدْ دَلَّ عطْفُ التَّفصيلِ على التَّصديقِ في قوله: ﴿وَلَٰكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ ٱلْكِتَٰبِ﴾ على بُلوغِ القرآنِ الغايَةَ في ذلك حَتّى اتَّحَدَ بجِنْسِها "ومعنى كَوْنِ القُرْآنِ تَفْصيلًا للكُتُبِ السّالفةِ أنَّهُ مُفَصِّلٌ لمُجْملها، وناسِخٌ لما لا مَصْلَحَةَ للنّاسِ في دَوامِ حُكْمِهِ، ودافِعٌ للْمُتَشابِهاتِ الَّتي ضَلَّ بها أهْلُ الكِتابِ، فكُلُّ ذَلِكَ داخِلٌ في معنى التَّفْصيلِ، وهو معنى قوله تَعالى: ﴿وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ﴾[2].

دلالَةُ اللّامِ في: ﴿ٱلْكِتَٰبِ﴾:

تَفْسيرُ المَقْصودِ مِنْ تَفْصيلِ الكِتابِ

اللّامُ في ﴿ٱلْكِتَٰبِ﴾ للجِنْسِ، فيَشملُ الكُتُبَ السَّماويَّةَ كُلَّها، وهو الأظْهَرُ لبيانِ منزلةِ الكتابِ العزيزِ لشُمولِ دلالتِه كلَّ الكتبِ المُنَزَّلةِ، وقيلَ: المُرادُ ما بُيِّنَ في القُرْآنِ مِن الأحْكامِ، فيَكونُ المُرادُ بالكِتابِ: القُرْآنَ[3].

مَوْقِعُ الجُملَةِ: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾، ودلالَتُهُ:

رَيْبُ المُرْتابينَ في القُرْآنِ رَيْبٌ مَزْعومٌ مُدَّعًى

جُملَةُ ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ تَحتملُ وجوهًا: فإمّا أنْ تكونَ حالًا من ﴿ٱلْكِتَٰبِ﴾ داخلًا في حَيِّزِ الاستدراكِ كأنَّهُ قيلَ: ولكنْ كان تصديقًا وتفصيلًا مُنْتَفيًا عنهُ الرَّيبُ كائنًا مِن رَبِّ العالَمين، وإمّا أنْ تكونَ مُعْترضَةً بَيْنَ ﴿تَصْدِيقَ﴾ وبَيْنَ ﴿مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ إذ التَّقديرُ: ولكنْ

(1) طنطاويُّ، التَّفسير الوسيط: 7/92.
(2) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 11/169.
(3) الشَّوكانيّ، فتح القدير: 2/626.

تصديقُ الَّذي بيْن يديْه وتفصيلٌ مِنْ ربِّ العالَمين لا ريبَ فيه[1]. وإمّا أنْ تكونَ مُسْتَأْنَفَةً لنَسْفِ تُرَّهاتِ المُتقوِّلين الَّذينَ زَعَموا أنَّ القرآنَ الكريمَ مُفْتَرًى باقْتِلاعِ دَعْوى افْترائِه، وأنَّها مِمّا لا يَروجُ على أهْلِ الفِطَنِ والعُقولِ العادِلَةِ، فالرَّيْبُ المَنفيُّ عنْهُ هو أنْ يَكونَ مِن أحْوالِه في ذاتِهِ ومُقارَناتِهِ ما يُثيرُ الرَّيْبَ، ولِذَلِكَ كانَ رَيْبُ المُرْتابينَ فيهِ رَيْبًا مَزْعومًا مُدَّعًى، وهُم لو راجَعوا أنْفُسَهم لَوَجَدوها غَيْرَ مُرْتابةٍ[2] وفُصِلَت جُملَةُ ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ عمّا قَبْلَها؛ لأنّها مؤكِّدةٌ لهُ ومقرِّرةٌ لمضمونِه، فبيْنَها وبيْنَ ما قبلها كمالُ اتِّصالٍ، يُقوّي المعنى ويؤكِّدُه، وكلُّ ذلك يَتظاهَرُ على بيانِ مَنزلةِ القرآنِ ونفْيِ الافتراءِ عنهُ، وكلُّ وجهٍ مِن وُجوهِ مَوقعِ الجملةِ يُضيفُ مَعْنًى لا يَتعارضُ مع الوجهِ الآخَرِ، وهذا مِن ثَراءِ المَعنى وجلالِه تَناسُبًا مع جلالِ القرآنِ الكريمِ المعجزةِ الخالدةِ.

نُكْتَةُ التَّعْبيرِ النّافي للارْتيابِ مِنْ جَميعِ العالَمينَ:

تَنْزيلُ ارْتيابِ المُعارِضينَ مَنْزِلَةَ العَدَمِ، وعَدَمُ الاعْتِدادِ بِهِ

قدْ يَسألُ سائلٌ: كَيف قيلَ: ﴿مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ على سبيلِ الاسْتغراقِ وقد ارتابَ فيهِ كثيرٌ مِن الضّالّين والمُشْركين بدليلِ قولِه تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ وَٱدْعُوا۟ شُهَدَآءَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٢٣﴾﴾ [البقرة: 23]؟

والجوابُ: أنَّه نُزِّل ارتيابُ هؤلاءِ الضّالّين المُنْكرين المُعارِضين مَنزلةَ العَدَمِ، وعَدمُ الاعْتدادِ بِهِ وكأنّه لَم يوجدْ أصلًا؛ لكونِه مِمّا لا يَنبغي أنْ يكونَ لوجودِ ما يدلُّ على نَقْضِه ونَفْيِه؛ لأنَّ في دلائلِ كمالِ الكِتابِ المبينِ وإعجازِه ما لَو تأمَّلوه لَزال رَيْبُهم، هذا توجيهٌ. ويُمكنُ أنْ يكونَ المعنى: أنّه لَيس في القُرآنِ الكريمِ ما يوجبُ الرّيبةَ في أنّه مِن عندِ اللّه تعالى فلا يوجدُ في القرآنِ كلامٌ يناقضُ بعضُه

(1) الزَّمخشريّ، الكشّاف: 2/191.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 11/169.

بعضًا، أو يخالفُ الحقيقةَ، "وتأويلُ هذا المعْنى على هذا الوجهِ فيهِ تعريضٌ بكُتُب أهلِ الكتابِ الّتي تَعَرَّضتْ للتَّحريفِ والتَّبديلِ على أَيْدي هؤلاءِ"[1].

مَوْقِعُ: ﴿مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، ودلالَتُهُ:

تتنوَّعُ الإعْرابات لهذهِ الجُملَةِ لتَنَوُّعِ المعَاني

قولُه: ﴿مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ بيانٌ لمصدرِ القرآنِ الكريمِ، وأنَّه لا شَكَّ في كَوْنِه مُنَزَّلًا من ربِّ العالَمين.

ويجوزُ فيهِ أوجُهٌ، أحدُها: أنْ يكونَ متعلِّقًا بـ ﴿تَصْدِيقَ﴾ أوْ بـ ﴿وَتَفْصِيلَ﴾، وتكون المسألةُ من بابِ التّنازعِ.

والوجهُ الثّاني: أنَّ ﴿مِن رَّبِّ﴾ حالٌ ثانيةٌ.

والثّالثُ: أنَّه متعلِّقٌ بفعلٍ مُقدَّر، أي: أُنْزِل للتَّصديقِ من ربِّ العالَمين[2].

وأضافَ ابنُ عاشور وجهًا رابعًا فقال: "ومَوْقِعُ قوله: ﴿مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ مُحْتَمِلٌ وُجوهًا، أظْهَرها أنَّهُ ظَرْفٌ مُسْتَقِرٌّ في مَوْضِعِ الخَبَرِ عنْ مُبْتَدَأٍ مَحْذوفٍ هو ضَميرُ القُرْآنِ، والجُملَةُ اسْتِئْنافٌ ثانٍ، و﴿مِن﴾ ابْتدائيَّةٌ تُؤْذِنُ بالمَجيءِ، أي: هو وارِدٌ من رَبِّ العالَمينَ، أي: من وحْيِهِ وكَلامِهِ، وهذا مُقابِلُ قوله: ﴿مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾"[3]. والتَّقدير: هو مِنْ ربِّ العالَمين، والجملةُ استئنافٌ تعليليٌّ لنَفْيِ الرَّيبِ عَنِ القرآنِ الكريمِ.

دلالَةُ الإضافَةِ في: ﴿رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾:

القُرْآنُ الكَريمُ لَيْسَ بمَخْلوقٍ؛ لأَنَّهُ كَلامُ الله

الإضافةُ مُشيرةٌ إلى أنّ القرآنَ هو كلامُ مَنْ عمَّتْ نِعَمُهُ المَخلوقين، وكما أنّه لا ريْبَ في كونِه مُنْعِمًا فلا ريْبَ في كونِ القرآنِ كلامَهُ، وقدْ دَلَّت الإضافةُ في قوله: ﴿مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ على أنَّه تعالى فوقَ خَلْقِه كُلِّهم، وأنَّ القرآنَ نَزَلَ من عندِه، وأنَّه تعالى تَكَلَّم بهِ حقيقةً؛ لقولِه:

(1) الرّوينيّ، من غريب بلاغة القرآن الكريم، ص: 25.
(2) السّمين الحلبيّ، الدُّرُّ المصون: 6/203.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 11/169.

﴿مِن رَّبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾، ولَو كان غيرُه هو المُتكلِّمَ به لَكان مِنْ ذلكَ الغَيرِ، كما في قولِه تعالى: ﴿قُلۡ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلۡقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِٱلۡحَقِّ﴾ [النّحل: 102]، وقوله: ﴿تَنزِيلُ ٱلۡكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَكِيمِ ۝١﴾ [الزّمر: 1]، وقوله: ﴿تَنزِيلٌ مِّنۡ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ۝٤٢﴾ [فُصّلت: 42]. وما كان مِن اللّه فلَيس بمَخلوقٍ لأنَّه كلامُ اللّه، وكلامُ اللّه قديمٌ أزَليٌّ[1].

❁ الفُروقُ المُعجَمِيَّةُ:

(افْتَرى) و(اخْتَلَقَ):

الافْتِراءُ لا يَكونُ إلّا في الإفْسادِ

الفَرْي: قَطْعُ الجِلْدِ للخَرْزِ والإصْلاحِ. والإفْراءُ للإفْسادِ. والافْتِراءُ فيهما، وفي الإفْسادِ أكْثَرُ، وكَذلكَ اسْتُعْمِلَ في القُرْآنِ في الكَذِبِ والشِّرْكِ والظُّلْمِ. نَحْو: ﴿وَمَن يُشۡرِكۡ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱفۡتَرَىٰٓ إِثۡمًا عَظِيمًا ۝٤٨﴾ [النّساء: 48]، ﴿ٱنظُرۡ كَيۡفَ يَفۡتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلۡكَذِبَۖ﴾ [النّساء: 50][2].

الخَلْقُ أصْلُهُ: التَّقْديرُ المُسْتَقيمُ، ويُسْتَعْمَلُ في إبْداعِ الشَّيْءِ مِنْ غَيْرِ أصْلٍ ولا احْتِذاءٍ، قالَ تَعالى: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ﴾ [الأنعام: 1]. والخَلْقُ لا يُسْتَعْمَلُ في كافَّةِ النّاسِ إلّا عَلى وَجْهَيْنِ: أحدهما في معنى التَّقدير، والثّاني: في الكَذِبِ[3]. واخْتَلَقَ القولَ: ادَّعاه وافتَراهُ، ويُقال: هذا خَبَرٌ مُختلَقٌ ولا أساسَ له مِن الصِّحَّةِ.

والفرقُ بَيْن الافتراءِ والاختلاقِ أنَّ الافتراءَ لا يكونُ إلّا في الإفسادِ، والاخْتلاقُ اسمٌ خُصَّ بهِ الكَذِبُ وذلك إذا قُدِّرَ تقديرًا يوهِمُ أنّه صِدْقٌ.

التَّفْصيلُ والتَّبْيينُ:

التَّبْيينُ يَكونُ بدَليلٍ وحُجَّةٍ دامِغَةٍ، ولا يُشْتَرَطُ هذا في التَّفْصيلِ

تَفْصيل: تَدُلُّ المادَّةُ عَلى تَمييزِ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ وإبانَتِهِ عنه. يُقالُ: فَصَلْتُ الشَّيْءَ فَصْلًا. والفَيْصَلُ: الحاكِمُ. والفَصيلُ: ولَدُ

(1) ابن القيّم، بدائع التّفسير: 6/128.
(2) الفيروزابادي، بصائر ذوي التّمييز: (فري).
(3) الرّاغب، المفردات: (خلق).

النّاقَةِ إذا افْتُصِلَ عنْ أُمِّه. والمِفْصَلُ: اللِّسانُ، لأنَّ بهِ تُفْصَلُ الأُمورُ وتُمَيَّزُ[1]. وأصْلُ الفَصْلِ: إبانةُ الشَّيْءِ مِن الشَّيْءِ وقَطْعُه حتَّى يَكونَ بَيْنَهُما فُرْجةٌ[2].

تَبْيين: التَّبْيينُ: الكَشْفُ والإيضاحُ، يُقال: بانَ الحَقُّ، وأَبانَ، وتَبَيَّنَ: إذا اتَّضَحَ وانْكَشَفَ، وبَيَّنَ الشَّيْءَ، أي: جَعَلَهُ واضِحًا لا غُموضَ فيهِ ولا خَفاءَ. وضِدُّهُ: الكِتْمانُ والإخْفاءُ. والتَّبْيينُ أيضًا: الإفْصاحُ. ويَأْتي بمَعنى: الفَصْلِ والتَّمييزِ. وأصْلُه مِن البَيْنِ، وهو: البُعْدُ والفِراقُ، فيُقالُ: بانَ الشَّيْءُ، أي: بَعُدَ. ومِن مَعانيهِ أيضًا: الإفْهامُ، والتَّفْسيرُ، والتَّفْصيلُ، والشَّرْحُ، والإظْهارُ، والتَّثَبُّت[3].

يَشتركُ مدلولُ اللَّفْظيْن في الدّلالةِ على الإيضاحِ، ويَفترقان في أنَّ التَّفصيلَ أكثرُ إطنابًا مِن الإيضاحِ. كَما أنَّ التَّبْيينَ يكونُ بدليلٍ وحُجَّةٍ دامغةٍ، ولا يُشترطُ هذا في التَّفصيلِ.

(1) ابن فارس، مقاييس اللُّغة: (فصل).
(2) السَّمين الحلبيّ، عُمدة الحُفّاظ: (فصل).
(3) الجوهريّ، الصِّحاح: (بين).

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد التاسع عشر، سورة يونس من الآية 15 إلى الآية 75
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1445هـ - 2024م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2024م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد التاسع عشر، سورة يونس من الآية 15 إلى الآية 75 [إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2024.
مج. 19 ، 804 صفحة ؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-768-16-6
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 19 : المجلد التاسع عشر، سورة يونس من الآية 15 إلى الآية 75.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن- ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-768-16-6
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-6365726 بتاريخ 2024/02/07م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»